



مضيق هرمز وضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي



بقلم: محمد العثمان

المضيق هو ممر مائي ضيق يربط بين مسطحات مائية كبيرة، وهو حقل مكفول لكل السفن والطائرات في العبور المتواصل والسريع. لا يجوز تعليقه لأي سبب كان.

الفرق جوهرى ودقيق في أن معاً: المرور البريء إذن قابل للسحب، أما المرور العابر فحق لا رجعة فيه. وفي هذا الفرق الدقيق تكمن بذرة الأزمة كلها.

ضفتان وشريعتان: الضفة الجنوبية عُمانية، وعُمان صادقت على اتفاقية UNCLOS وتلتزم بنظام المرور العابر الكامل. أما الضفة الشمالية فايرانية، وإيران لم تصادق على الاتفاقية وأعلنت اعتراضاتها. بل أصدرت عام 1993 قانونها البحري الوطني الذي يمنحها صراحة حق تنظيم المرور وتعليقه لدواع أمنية.

ولا يمكن إغفال أن إيران ترى في اتفاقية 1982 معاهدة لم تصادق عليها، وتتمسك باتفاقيات جنيف 1958 التي تخضع المضائق لنظام المرور البريء لا العابر. والجدل الفكري حول ما إذا كان نظام المرور العابر قد أصبح «قانوناً عرفياً دولياً ملزماً للجميع»، أم لا هو مسألة نظرية بحثة يطبقها أو يرفضها من بيده القوة على الأرض (وبالنسبة إلى هرمز على سطح البحر) دعماً لمصالحه.

النتيجة العملية الأكثر إثارة للقلق: سقينة تعبر هرمز في دقائق معدودة – وسط حركة يومية تبلغ نحو 138 سفينة تجارية في المتوسط، منها أكثر من 50 ناقلة نفط – تجد نفسها تنتقل فجأة من منطقة قانونية إلى أخرى مختلفة تماماً... بينما لا تتغير لوحة البحر أو لونه: فوضى مضاعفة.. الأسطول المجهول

يُضاف إلى هذا التناقض البينوي تعقيد آخر بالغ الخطورة: العقوبات الأمريكية على إيران. تمتد هذه العقوبات أحياناً إلى اعتراض ناقلات UNCLOS لا تحيِّز ذلك إلا في حالات محددة بالنص (القرصنة، والاتجار بالرقيق، البث غير المرخص). لذا لجأت واشنطن أحياناً إلى ما يُعرف

بـ«الولاية القضائية التأثيرية» – نظرية تعدها أغلب دول العالم تجاوراً للاختصاص القضائي الدولي المعمول به. وهي نظرية قانونية مثيرة للجدل في القانون الدولي، تمنح الدولة الحق في ممارسة سلطاتها القضائية على أفعال حدثت خارج حدودها، طالما أن تلك الأفعال أنتجت تأثيرات ضارة وملموسة داخل أراضيها.

المفارقة الصارخة: طرفان يتبادلان توظيف القانون سلاحاً، وفي المنتصف يتآكل النظام الدولي الذي يفترض أنه يحمي الجميع. إيران بدورها ردت باحتجاز ناقلات ترفع أعلام دول محايدة –بريطانية وكورية وبنامية– بذرائع التهريب أو التلوث أو «المعاملة بالمثل». وهذا ينتهك مبدأ «حصانة العلم» الراسخ في القانون الدولي، ويرتب مسؤولية دولية على الدولة المحتجزة.

ولعل أبغض مثال على حجم هذا الفراغ القانوني ما جرى صيف 2019، حين احتجزت إيران ناقلة بريطانية Stena Impero في مياه خليج عُمان، واحتجزتها لأكثر من سبعين يوماً دون أن يجد أصحابها سيلاً قانونياً فاعلاً للإفراج عنها. لم تكن تلك الحادثة استثناءً، بل كانت نموذجاً مُصغراً لما يمكن أن يحدث على نطاق أوسع ويعواقب أشد. وهذه الحادثة تؤكد هشاشة الأمن الملاحي في مضيق هرمز، وكيفية استخدام «القانون المحلي» كذريعة للاحتجاز السياسي، مما يجعل السفن التجارية رهينة للزعيم الجيوسياسية دون وجود حماية قانونية فورية وفعالة.

كانت نموذجاً مُصغراً لما يمكن أن يحدث على نطاق أوسع ويعواقب أشد. وهذه الحادثة تؤكد هشاشة الأمن الملاحي في مضيق هرمز، وكيفية استخدام «القانون المحلي» كذريعة للاحتجاز السياسي، مما يجعل السفن التجارية رهينة للزعيم الجيوسياسية دون وجود حماية قانونية فورية وفعالة. في خضم هذه الفوضى، نشأت ظاهرة تُقلق الخبراء البيئيين والقانونيين على حد سواء: أسطول الظل. ويُقصد بالظلمة السفن العاملة ضمن هذا الأسطول بأكثر من 400 ناقلة تنقل النفط مناجم الغنوبات: تُطغى أجهزة التنبع، وترفع أعلام دول صغيرة لا تملك القدرة على المراقبة، وتعمل خارج معايير السلامة الدولية وبلا تأمين حقيقي. وعلى سبيل المثال: فإنه –لا قدر الله– لو حدث تسريب نفط من ناقلة ضخمة من هذا الأسطول قرب سواحل الخليج فهنا تطرح التساؤلات حول تحديد المسؤولية والتبعات القانونية ومن يدفع الحساب؟ فالإجابة المزعجة: لا أحد على وجه اليقين. وهذا فراغ قانوني كامل في تحديد المسؤولية. ثلاثة مسارات قبل الانحجار

من هذه الفوضى والفراغ والتداخل القانوني يرتب سؤالاً علينا الإجابة عنه، وهو ما العمل؟ هنا يوجد ثمة ثلاثة مسارات واقعية، وفي الوقت نفسه متفاوته في إمكانية التطبيق: المسار الأول – اتفاقية بيئية بمعيار أمينية (الأكثر واقعية والأقرب تحقيقاً): تقودها دول الخليج العربي –الأكثر تضرراً جغرافياً– وتفرض معايير دنيا الزامية: سلامة الملاحة، تأمين حقيقي، وتتبع إلتروني لا يُفأ. والسند القانوني موجود في المادتين 42 و197 من UNCLOS اللتين تُجيزان التشريع الإقليمي لحماية بيئة المضيق، وتفعيل متطلبات حماية البيئة بالزامية التتبع الإلكتروني للسفن وهو ما يسحب البساط من زريعة الجدل حول حق المرور البريء أو المرور العابر. والنموذج الأقرب سيقاها هو اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر المتوسط، التي نجحت في فرض معايير بيئية مشتركة على دول ساحلية متباينة سياسياً.

المسار الثاني – معاهدة النوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية القضائية الوطنية (BBNI) التي دخلت حيز التنفيذ في 17 يناير 2026، توفر آلية لإنشاء «مناطق محمية» تمنح هذه المعاهدة إنشاء مناطق بحرية محمية مجاورة للمضيق، وفرض قيود بيئية عبر آليات متعددة الأطراف بعيداً عن الطابع الأحادي الذي يرتبط بالحلول (الأمرية – الإيرانية).

المسار الثالث – مجلس الأمن (الفصل السابع): رفع الملف لتأطير حرية الملاحة في هرمز كالتزام إنساني دولي يهدد السلم والأمن الدوليين. السابقة موجودة في قرار 2008/1816 الذي أجاز التدخل الدولي لمكافحة القرصنة الصومالية. العقبة الحاسمة: حق التفضي الصيني الروسي. وهنا تبرز أهمية الدور الجيوسياسي للصين: فمصلحتها المزدوجة – أمن الطاقة عبر إيران والشركات الاقتصادية العميقة مع دول الخليج – قد تجعلها مفتاحاً لأي تسوية دولية ناجحة، لا عقبة أمامها. إن هذا المضيق ليس مجرد ممر مائي على الخريطة، إنه شريان الحياة لاقتصادنا الخليجي، وصمام الضغط الذي يحكم نبض الاقتصاد العالمي بأكمله.

إن التاريخ يُخبرنا بمرارة أن القانون الدولي نادراً ما يتقدم إلا على أناقض الكوارث. والأزمة الراهنة تفرض تحركاً خليجياً مشتركاً لحماية حرية الملاحة عبر المضيق وحشد إجماع عالمي على ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار من أجل استقرار الاقتصاد العالمي.

محام بحريني.

الدور الاجتماعي لصدوق التأمين ضد التعطل



بقلم: نبيلة رجب

عندما كنت رئيسة لقسم التطلعات في إدارة التأمين ضد التعطل، كانت أجمل اللحظات في يومي تلك الطمأنينة التي ترسم على وجه من جاء قلقاً ثم غادر مرتاحاً. المفصول من عمله يدخل وهو لا يعرف إن كان يستحق تعويضاً أصلاً. خائفاً أن يكون فصله قد أسقط حقه في أي دعم. وحين يعلم أن القانون كفل له حقا وأن الصدوق سيسنده لأشهر ربما يجد عملاً آخر، ينتفس.

ومثله الشاب الداخل لأول مرة إلى سوق العمل، يكتشف أن إعانة تنتظره إن لم يجد عملاً فور تخرجه، وأن الدولة لم تتركه يواجه هذه المرحلة وحده. تلك اللحظة التي يدرك فيها كل منهما أن أحداً فكر فيه قبل أن تضيق به الأحوال، كانت تكفي وحدها لتغير ملامحه.

هذه الطمأنينة لم تنأت من فراغ. بناها قانون رائد أرست البحرين بموجبه نظاماً متكاملاً للتأمين ضد التعطل عام 2006، كانت البحرين الأولى عربياً في هذه القطة. وكان إنشاء هذا الصدوق ترجمة لرؤية القيادة بإيجاد جهاز يحمي العامل في أصعب لحظاته.

ما يميّز هذا الصدوق أنه لم يبن على خزينة الدولة وحدها. الموظف شريك في بنائه، وصاحب العمل شريك، والدولة شريكة. ثلاثة أطراف تتكاتف معاً في مواجهة يوم لا يتعمده أحد، لكنه قد يأتي. هذا التصميم في جوهره فلسفة قبل أن يكون قانوناً: الحماية الاجتماعية مسؤولة مشتركة، لا عبء يُلقى على طرف دون آخر.

وهذا الرصيد المتراكم أثبت جدارته على مدى عقدين. فحين أعلنت الحكومة التكفل بدفع رواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لشهر أبريل من هذا الصدوق، دعماً للقطاع الخاص والحفاظ على العمالة الوطنية في ظروف اقتصادية استثنائية. كان الصدوق جاهزاً وفي أتم العافية، لأنه بُني أصلاً لهذه اللحظات.

كثيرون يستنقلون ما يُقتطع من رواتبهم شهرياً، ويرون فيه عبئاً إضافياً على معيشتهم. لكن حين تضيق الأحوال ويُفاجأ الإنسان بفقدان عمله، يتذكر فجأة ذلك الرقم الصغير ويدرك قيمته. ذلك الاقتطاع هو نفسه الذي يقف إلى جانبه الآن. شيء أثقل من المال وأعمق من الإعانة، يقين بأن أحداً لم ينسه.

وامتد هذا اليقين ليطال أصحاب العمل أيضاً. تواصل معي بعضهم في لحظات صعبة، يسألون

عن مخرجات قانونية لتقليل رواتب عمالهم، وآخرون يستفسرون عن إجراءات إنهاء خدمات بعض موظفيهم لعجزهم عن السداد، في أصواتهم كان القلق واضحاً. وفي أسئلتهم كان يظهر ثقل المسؤولية التي يحملونها. وحين علموا أن رواتب موظفيهم لشهر أبريل ستُصرف من الصدوق، تحول ذلك القلق إلى امتنان. امتنان من يكتشف أن الصدوق أراحه من قرارات كان سينبغي عليها، وحي علاقته بموظفيه في أصعب الأوقات. الصدوق بقي كما هو.

أستعد الحاجة إليه فقط. وللصدوق تاريخ في إثبات حضوره. حين اجتاحت جائحة كورونا العالم عام 2020 وتباطأت عجلة الاقتصاد في كل العالم، كان الصدوق الملاذ الأول لحماية رواتب البحرينيين في القطاع الخاص. خفف من الأضرار التي وقعت على أصحاب العمل والعمال معاً، وحال دون موجة تسريح كانت ستُلقى بثقلها على الأسر والمجتمع. اختبار بحجم وباء عالمي اجتازه الصدوق اختصاراً بحجم وباء عالمي اجتازه الصدوق ببرؤية تتجاوز اللحظة.

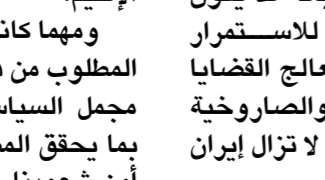
إن الأرقام تشهد على ذلك. موجودات الصدوق اليوم تعكس عقوداً من الاشتراكات المنتظمة، شهراً بشهر، وموظفاً إثر موظف. تراكمت من نقّة يومية هادئة صنعت مع الوقت رصيداً حقيقياً. هذا ما تبينه الثقة حين تصبح نظاماً.

إن الحفاظ على هذا الصدوق مسؤولة لا تقل أهمية عن بنائه. الأجيال القادمة من العمال وأصحاب العمل ستحتاجه كما احتجنا، وربما أكثر. عالم يتغير بسرعة، وأسواق عمل تتقلب، وظروف لا يمكن التنبؤ بها. ما بناه الأوائل بعقبة المدى البعيد أماتة في أعناقنا، تستوجب الوعي بقيمته والدفاع عنه. إن الصدوق لا يكبر وحده، بل يكبر بتفتنا فيه.

كذلك فإن الراتب الذي يصل في موعده يحمل معنى يفوق قيمته. معنى أن وراءك دولة فكرت فيك قبل أن تحتاج، وبنيت لك سباجاً في أيام الرخاء ليصمد في أيام الشدة. وهذا تحديداً ما تعنيه الدولة بمفهومها الحضاري.

rajbabeela@gmail.com

سيناريوهات محتملة لنهاية الحرب الراهنة



بقلم: د. نبيل العسومي

يشغل العالم كله اليوم بأفاق نهاية الحرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء المعطيات الميدانية والسياسية المتاحة حالياً، خاصة بعد بدء الحصار البحري لإيران. وتطور الاحتمالات المرجحة حول ثلاثة سيناريوهات متوقعة تتراوح بين التسوية الدبلوماسية التي تكون أقرب إلى حل الوسط تمكن الطرفين من تنفس الصعداء بعد هذه الحرب المكلفة للبلدان وللعالم، وبين الاستنزاف الطويل:

1- الخيار المتوقع خلال الفترة المقبلة هو اتفاق تمديد الهدنة بعد انتهاء المدة لإعطاء المزيد من الوقت للأطراف للتشاور والتفاوض على أمل الوصول إلى حلول توافقية ترضي الأطراف المتحاربة مع الالتزام بوقف إطلاق النار الهش بما يمكن من تحقيق نوع من التسوية الدبلوماسية والسياسية: يُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى القريب في ظل التصريحات الإيجابية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، خاصة مع وجود وساطات تقودها أطراف دولية وإقليمية عديدة وخصوصاً باكستان التي احتضنت المفاوضات السابقة رغم فشلها وعدم توصل الأطراف إلى اتفاق يبنِي هذه الحرب، مع أهمية مساعي بعض الدول الأوروبية (خصوصاً بريطانيا وفرنسا) من أجل تحرير مضيق هرمز من السيطرة غير القانونية الإيرانية.

2- وهذا سيعني وقف العمليات العسكرية المباشرة مقابل تنازلات متبادلة، إلا أن الفجوة بين الطرفين لا تزال عميقة؛ إذا ظلت تطالب طهران بأي امتيازات بشأن مضيق هرمز، وعلى الجانب الآخر، هل سوف تصر واشنطن على تقييد البرامج الصاروخية والنووية بشكل جذري. ويصف المحللون أي اتفاق محتمل بأنه قد يكون هشاً وربما مؤقتاً وغير قابل للاستمرار على المدى البعيد. لأنه لا يعالج القضايا الجوهرية (القدرات النووية والصاروخية والمليشيات التابعة) التي لا تزال إيران تحاول الاحتفاظ بها.

انهيار النظام الدولي أم إعادة تشكيله؟

بقلم: لطفي العبيدي

بناء بديل شامل ومقبول دولياً. هذا الوضع الوسيط (إذ يتراجع القديم من دون أن يكتمل الجديد) هو ما يخلق الإحساس بالفوضى. تزداد هذه الحالة تعقيداً عندما تتحول المؤسسات الدولية نفسها إلى ساحات صراع. فمجلس الأمن، الذي كان يُفترض أن يكون أداة لضبط التوازنات، أصبح في كثير من الأحيان انعكاساً مباشراً للانقسامات بين القوى الكبرى. كذلك، لم تعد المنظمات الاقتصادية في ظل تصاعد النزعات الحمائية وتسييس الاقتصاد. وبهذا، لم تعد المؤسسات حكماً محايداً، بل طرفاً ضمن معادلة الصراع. ورغم ذلك، فإن القول بانهايار كامل للنظام الدولي يظل مبالغاً فيه. فما نشهده اليوم هو أقرب إلى «تعدد أنظمة داخل النظام الواحد»، فهناك مجالات لا تزال تحكمها قواعد مستقرة نسبياً، مثل أجزاء من النظام المالي العالمي أو بعض الترتيبات الأمنية، في حين تشهد مجالات أخرى حالة من التفكك أو إعادة التشكل. هذا التعايش بين الاستقرار الجزئي والاضطراب يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية. الأمر اللافت أيضاً أن مفهوم «القوة» نفسه تغير، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد. لم تعد الهيمنة تمارس فقط عبر القوة العسكرية، بل من خلال أدوات أكثر تنوعاً، مثل التكنولوجيا، سلاسل الإمداد، البيانات، والقدرة على التأثير في الأسواق العالمية.

هذا التحول يجعل من الصعب بناء نظام دولي تقليدي قائم على توازن عسكري فقط، ويفرض الحاجة إلى قواعد جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد المتداخلة. في هذا السياق، يصبح السؤال الحقيقي ليس ما

لم يعد الحديث عن «النظام الدولي» كما كان قبل عقدين. فال مفهوم الذي بدأ مستقراً بعد نهاية الحرب الباردة، حين تشكلت منظومة عالمية تقودها الولايات المتحدة ومؤسسات دولية وقواعد قانونية واضحة نسبياً، أصبح اليوم موضع شك عميق. تتكرر خروق القواعد، تتعطل آليات الردع، وتبدو المؤسسات الدولية عاجزة عن فرض قراراتها أو حتى التوفيق بين القوى الكبرى. هذا الواقع يطرح سؤالاً ملحاً: هل نحن أمام انهيار فعلي للنظام الدولي، أم مجرد مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيله؟

للوهلة الأولى، قد يبدو أن العالم يزلق نحو حالة من «اللانظام»، فالصروب الإقليمية تتزايد من دون حسم، والقوات الدولية كثيراً ما تقابل بالرفض أو التجاهل، والتنافس بين القوى الكبرى لم يعد محكوماً دائماً بقواعد واضحة. غير أن هذا الشخص، رغم ما فيه من وجهة نظر قاصراً إذا اعتبر أن ما يحدث هو نهاية النظام. لا تحوّل، ففي الواقع، لم يكن النظام الدولي يوماً بنية ثابتة أو منظومة نهائية. منذ نشأته الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، كان انعكاساً مباشراً لموازنين القوى.

القواعد التي حكمت العلاقات الدولية لم تكن نتاج توافق أخلاقي بقدر ما كانت تعبيراً عن توازنات فرضتها القوى المنتصرة. ومع نهاية الحرب الباردة، أعادت الولايات المتحدة صياغة هذه القواعد بما يخدم موقعها قوة مهيمنة. اليوم، ومع تغير هذه الموازين، يصبح من الطبيعي أن تدخل تلك القواعد مرحلة اهتزاز عميق. المشكلة الجوهرية التي يعيشها النظام الدولي الحالي لا تكمن في غياب القواعد، بل في تعدد الجهات التي تسعى إلى فرض قواعد بديلة. لم تعد هناك قوة واحدة قادرة على فرض نظام متماسك كما في السابق، وفي المقابل لم تنجح القوى الصاعدة في